في رسالة قوية للداخل والخارج

المؤتمر يمنح الثقة لحكومة أقصي منها

الحكومة تلتزم بعدم تطبيق أية عقوبات دولية ضد أي مواطن يمني

غلب المؤتمر مصلحة الشعب على المصلحة الحزبية | تشكيل لجنة تفسير لاتفاق السلم والشراكة خلال شهر

وضع برنامج زمني وآلية لتنفيذ وثيقة حل القضية الجنوبية وقضية صعدة خلال شهر

منحت كتلة المؤتمر الشعبي العام التي تشكّل أغلبية مقاعد مجلس النوّاب، الثقة بالإجماع لحكومة رئيس الوزراء خالد بحّاح، بعد أن وافقت على برنامجها العام، لتؤكد للقاصي والداني حرص المؤتمر الشعبي العام برئاسة الزعيم علي عبد الله صالح على تقديم مصلحة الوطن العليا على المصالح الحزبية والشخصية، على الرغم من استبعاد المؤتمر من تشكيل حكومة بحاح في خرق واضح لاتفاق السلم والشراكة الوطنية.

وجدّد المؤتمر بهذا القرار التأكيد للجميع في الداخل والخارج، على أنه ليس هو الطرف الذي يتّهم زوراً وبهتاناً بعرقلة العملية السياسية وعرقلة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة الوطنية، بل إنه حريص كل الحرص على تنفيذ الاتفاقات بشكل كامل، بل إن هناك أطرافاً أخرى هي التي تعرقل التسوية السياسية وإخراج البلد من الأزمة المستمرة منذ عام 2011م.

وأكد منح المؤتمر الشعبي العام الثقة لحكومة خالد بحّاح مدى حرصه على توفير الأمن والاستقرار والخدمات للمواطن الذي ذاق الأمرين خلال السنوات الثلاث الماضية جراء هذه الأزمة، سواء بزيادة رقعة الفقر والبطالة وتدهور الاقتصاد وتردّي الخدمات الأساسية أو زيادة الانفلات الأمني المتمثّل في قطع الطرق والاغتيالات والتفجيرات.

هذا وأقرّ نوّاب الشعب توجيه الحكومة بعدد من التوصيات التزم بها رئيس الوزراء المهندس خالد بحّاح، واعتبرها المجلس جزءاً لا يتجزّأ من البرنامج العام للحكومة. وأكدت التوصيات أن المؤتمر الذي كان بإمكانه عدم منح حكومة بحّاح الثقة وتعقيد الأوضاع السياسية والأمنية أكثر فأكثر، يسعى دائماً لتحقيق مصلحة الوطن والشعب ولا يسعى- مثل أطراف أخرى- إلى الحصول على المناصب والأموال.

ففي الجانب الأمني واتفاق السلم والشراكة ومخرجات الحوار الوطني، ألزم المجلس الحكومة بتنفيذ ما يخصها مما ورد في اتفاق السلم والشراكة وملحقه الأمني، وفقاً للمدد المحددة فيه، بالتنسيق مع الأطراف الموقّعة عليه، وتقديم تقارير للمجلس أولاً بأول عن مدى الإنجاز والصعوبات التي تحول دون التنفيذ من قبل أي طرف من الأطراف الموقّعة على الاتفاق.

كما ألزم البرلمان الحكومة بسرعة متابعة تشكيل لجنة تفسير لاتفاق السلم والشراكة، بالتنسيق مع الأطراف المعنية، كما نص عليها الاتفاق في البند "16" خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ الموافقة على هذا البرنامج، ووضع برنامج زمني وآلية واضحة لتنفيذ بنود وثيقة الضمانات والحلول للقضية الجنوبية وقضية صعدة ومخرجات فريق عمل الجيش والأمن، والنقاط العشرين والإحدى عشرة، وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وذلك خلال شهر من تاريخ منح الحكومة الثقة وتقديمه إلى المجلس.

وشدّد مجلس النوّاب على الحكومة بأن تلتزم بإعداد برنامج زمني وآلية واضحة لتنفيذ ما ورد في وثيقة مؤتمر الحوار الوطني، وسرعة إنجاز مشروع الدستور وإجراء الانتخابات، وتقديم ذلك للمجلس خلال ثلاثة أشهر، وأن تلتزم الحكومة بإعطاء الجانب الأمني أولوية قصوى، والتركيز بصورة أدق على عدة أولويات تتمثّل في العمل على وقف التدهور الأمني وتوفير الأمن للمواطنين وتأمين الطرقات ومنع التقطعات والعمل على وقف النزاعات المسلّحة بين الفئات المجتمعية في عدد من المحافظات والتي تحدث بين فترة وأخرى، وحماية المنشآت العامة الاقتصادية منها والخدمية وبالأخص أنابيب نقل النفط والغاز وأبراج الكهرباء، و مكافحة الإرهاب بكل صوره، وإزالة المظاهر المسلّحة والنقاط غير الحكومية.

وطالب المجلس الحكومة بتنفيذ توصياته المتعلّقة بالمبالغ المخصصة للحماية الأمنية ضمن موازنة الشركات النفطية، كما وردت في تقرير لجنة التنمية والنفط، وتحويلها إلى وزارتي الدفاع والداخلية، لتحسين المستوى المعيشي للجنود وتوفير الاحتياجات المادية والبشرية لحماية أنابيب نقل النفط الخام والغاز وأبراج الكهرباء وحماية المنشآت وتأمين الطرقات، وأن تلتزم الحكومة بحماية جميع المواطنين اليمنيين، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين اليمنية، وحماية السيادة الوطنية، وعدم السماح بتطبيق أي عقوبات ضد أي مواطن يمني إلّا وفقاً لأحكام الدستور والقانون والقضاء اليمني.

وتضمّنت توصيات المجلس إعطاء الجيش والأمن أولوية خاصة، والعمل على إعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية، وفقاً لأسس علمية وفنية حديثة، وعلى أسس وطنية وفقاً لمخرجات فريق الجيش والأمن في مؤتمر الحوار الوطني الشامل والحفاظ على مقدّراتها، باعتبار أن القوات المسلّحة والأمن صمام الأمان لحماية سيادة وأمن واستقرار الوطن.

أولويـــات:

- العمل على وقف التدهور الأمني
- تأمين الطرقات ومنع التقطعات
- وقف النزاعات المسلحة في عدد من المحافظات
- إزالة المظاهر المسلحة والنقاط غير الحكومية
- مكافحة الإرهاب بكل صوره
- حماية المنشآت العامة وأنابيب النفط والغاز وأبراج الكهرباء

التـزامات الحكومة:

- تلتزم الحكومة بحماية جميع المواطنين اليمنيين وفقاً للدستور
- تلتزم الحكومة بحماية السيادة الوطنية
- تلتزم الحكومة بعدم السماح بتطبيق أية عقوبات ضد أي مواطن يمني

تشديدات أمنية في ميناء بلحاف

أعلنت "الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال" أنه في مساءً الخميس، سُمِع دوي انفجارين خارج محطة بلحاف أحدهما على الماء والآخر على اليابسة نتيجة سقوط عبوتين ناسفتين تم إطلاقهما بواسطة صاروخين.

وأكدت الشركة في بيان أنه "لم ينجم عن الاعتداء أية أضرارٍ في الأرواح أو في الممتلكات". لافتةً إلى "استمرار الأعمال التشغيلية بالمحطة".

وأفادت بأنه تم تعزيز الإجراءات الأمنية لضمان مراقبة حثيثة للمحطة والمنطقة المحيطة بها. كما تعمل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال لغرض اتّخاذ مزيد من الإجراءات الأمنية حول محطة بلحاف لضمان الحماية القصوى للعاملين والممتلكات في الموقع.

توجه لإشراك القطاع الخاص في تطوير الموانئ

ناقش مجلس وزارة النقل سبل تطوير خدمات موانئ محافظات الحديدة وعدن وحضرموت ومطاراتها ورفع قدراتها لتمكينها من المنافسة مع الموانئ والمطارات الدولية على المستوى الإقليمي والعالمي.

وتطرق الاجتماع إلى تقرير عن شركة أحواض السفن ومصادر الإيرادات الممكنة لموانئ الجمهورية ومشروع قرار مجلس الوزراء بشأن معالجة أوضاع المؤسسات المحلية للنقل البري بالإضافة إلى مقترح الوزارة والبنك الدولي حول الهيكل التنظيمي لها.

وفي الاجتماع أكد وزير النقل أن هناك توجه حكومي لإشراك القطاع الخاص للمساهمة في تطوير تلك الموانئ لتقوم بدورها الريادي وتنشيطها وتمكينها من أداء مهامها لتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني خاصةً بعد المرحلة الماضية التي عانت منها البلاد وبما يحقق المصلحة العامة.

تراجع مهول لودائع العملاء لدى البنوك في اليمن

سجلت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في بلادنا تريليونين و195 مليار ريال في أكتوبر الماضي بانخفاض طفيف بلغ قرابة 15 مليار ريال عن سبتمبر من العام الجاري.

وأوضح البنك المركزي اليمني في تقرير، أن التمويلات المقدمة من البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص سجل هو الآخر انخفاضاً طفيفاً في ذات الشهر بلغ ثلاثة مليارات ريال ليصل إجمالي الائتمان إلى 550 مليار ريال، وانخفضت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية إلى تريليونين و775 مليار ريال مسجّلة تراجعاً طفيفاً بلغ قرابة 5ر3 مليار ريال بنهاية أكتوبر مقارنة بشهر سبتمبر.

وبحسب التقرير فقد تراجعت الأصول الخارجية للبنوك إلى قرابة مليارين و201 ملايين دولار بنهاية ذات الشهر بتراجع بلغ قرابة 8 ملايين دولار عن شهر سبتمبر، وسجّلت احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي اليمني 290 مليار ريال في أكتوبر بزيادة أربعة مليارات ريال عن سبتمبر، في حين ارتفعت قيمة أذون الخزانة وعمليات الـ "ريبو" مع البنوك التجارية في سبتمبر إلى تريليون و 283 مليار ريال بزيادة 11 مليارات ريال عن الشهر الذي سبق.

الحكومة أنفقت 38% فقط من تعهدات المانحين في 3 سنوات

القطاع الخاص يطالب إشراكه في صياغة الدستور

البنك الدولي يشدد على وقف التدهور الأمني

كتب/ المحرّر الاقتصادي

كشف التقرير السنوي الصادر أخيراً عن "الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات" أن مستوى التخصيص والاعتماد والصرف لتعهدات المانحين الأصلية "7,6 مليار دولار" المعلنة في مؤتمر الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك عام 2012م تزايد باستمرار في 2014م لكن بوتيرة بطيئة، حيث تم تخصيص حوالي 7,3 مليار دولار وبنسبة 95,6%، واعتماد 5,3 مليار دولار وبنسبة 70%، وتم إنفاق 2,9 مليار دولار وبنسبة 38,7%.

وقدّرت تعهدات المانحين الإضافية بحوالي 3 مليارات دولار خصّصت كاملةً، فيما تم اعتماد 2,8 مليار دولار وصرف 1,6 مليار دولار.

وعقد السبت في صنعاء الاجتماع الدوري الرابع للمتابعة بين حكومة بلادنا والمانحين لمناقشة التقدم في تنفيذ الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة "MAF" ومستوى استيعاب التعهدات في الربع الأخير من العام الجاري.

ورأس الاجتماع من الجانب الحكومي رئيس مجلس الوزراء المهندس خالد محفوظ بحّاح رئيس مجلس إدارة الجهاز التنفيذي ومن جانب المانحين كل من البنك الدولي وبعثة مجلس التعاون الخليجي ومجموعة الدول الأربعة عشر والسفراء المعنيين..

الاجتماع ناقش سير التقدم في تنفيذ إصلاح السياسات واستيعاب تعهدات المانحين والتي تضمنها التقرير السنوي للجهاز التنفيذي.

وأشارت المدير التنفيذي للجهاز أمة العليم السوسوة إلى أهمية أن تتفق الحكومة ومجتمع المانحين على خطة عمل وآلية تسريع مستوى التخصيص والاعتماد والصرف للتمويلات المتبقية، إلى جانب الإسراع في إعداد السياسة الوطنية للمساعدات الخارجية باعتبارها موجهاً أساسياً للمساعدات الخارجية.

من جانبه أكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة استهدفت في برنامجها عدداً من الأولويات الرئيسية وفي مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار وبسط هيبة الدولة، وتحريك النمو الاقتصادي.. وأضاف أن الحكومة تسعى إلى تفعيل الاستخدام الأمثل لتعهدات المانحين والوصول إلى معدلات استيعاب عالية لهذه الموارد وإقرار السياسات العامة المنفّذة لالتزامات الحكومة في إطار المسئوليات المتبادلة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على أن الحكومة تعمل على تطوير نظام اختيار أولويات المشاريع الاستثمارية التي يجري تضمينها في خطط التنمية في القطاعات المختلفة.

وبدوره قدّم القطاع الخاص مداخلة تركّزت حول أهمية إشراك القطاع الخاص في صياغة الدستور الجديد وإنفاذ قانون الشراكة مع القطاع الخاص وضرورة إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي.

وركّز البنك الدولي في كلمته على مجمل التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن وأهمية تحسين الوضع الأمني والذي يمثّل الطريق الرئيسي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والتنموية، وأكد على أهمية دور المانحين في المرحلة المقبلة، كما أكد على التزام البنك الدولي بتقديم الدعم اللازم لليمن.

بعد ذلك عقدت جلسة عمل خصصت للنقاشات والمداخلات من قبل الوزراء والمانحين واختتم الاجتماع بكلمة موجزة لرئيس الوزراء تركّزت حول الخطوات القادمة للحكومة في سبيل تسريع تنفيذ الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة.